

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

ازدهرت التجارة في المجتمعات التقليدية لآلاف السنين، وظلت محدودة للغاية في نطاقها الاقتصادي والأخلاقي. لكن في القرن السادس عشر، تحركت التجارة في اتجاهات جديدة جريئة، ورويدًا رويدًا شرعت طرق أكثر فعالية في إنتاج الغذاء في توفير العمال والأموال لأنشطة اقتصادية أخرى؛ كصناعة السكر والتبغ والقطن والشاي والمنسوجات الحريرية التي وفدت إلى قارة أوروبا من الشرق وجزر الهند الغربية وما وراءها. رفعت هذه التطورات من مستوى معيشة مواطني أوروبا الغربية، لكن تطلب كسر قيود العادات وسلطة النظام الاقتصادي العتيق ما هو أكثر من ذلك؛ فقد ظهرت هذه القوة التي أعادت تشكيل العالم عندما توصلت مجموعة من فلاسفة الطبيعة إلى فهم للقوانين الفيزيائية، وبهذا الفهم توصل المخترعون — الذين اتسموا بنزعة أكثر نحو العملية — إلى طرق مدهشة لتوليد الطاقة من قوى الطبيعة؛ فحقَّق الإنتاج قفزة نحو الأمام. حلت الرأسمالية — وهي نظام قائم على الاستثمارات الفردية في إنتاج السلع الصالحة للبيع — شيئًا فشيئًا محل الأساليب التقليدية في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع؛ فمنذ المراحل الأولى من الثورة الصناعية حتى ظهور الاقتصاد العالمي الحالي عملت سلسلة من الثورات المتعاقبة بلا هوادة على تغيير عادات البشر ومواطنهم.

مفهومها

إن أصل مصطلح "الرأسمالية Caput ومعناها الرأس "مأخوذ عن اللغة اللاتينية Capitalism. وهذا المصطلح أول ما استعمل كان خلال القرنين 12 و 13 للميلاد، للدلالة على الأموال ومخازن البضائع ومبالغ المال، وكذلك المال الذي يحمل الفوائد. أما مصطلح "Capital" أي "الرأسمال" فقد درج استعماله عند منتصف القرن السابع عشر، " لتدل على مالكي المال. والحقيقة أن الرأسمالية كمصطلح راجت أكثر ما يكون بعد كتابات كل من كارل ماركس وفيرنر سومبارت.

مراحل ميلاد الرأسمالية

1- المرحلة الأولى: ميلاد الرأسمالية التجارية: كما هو معروف أن التاجر كان العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية بعد أن توطد وجود المدن داخل الدول الأوروبية وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة الاجتماعية ولقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوروبي في القرن السادس عشر والسابع عشر. ومن أهم أسباب ظهور هذا النوع من الرأسمالية ما يلي:

1- اتساع رقعة العالم

2- الثورة النقدية

3-ميلاد الأمم والدول العصرية

4-تراكم الأموال في يد التجار الكبار والسيارفة

ب - المرحلة الثانية:

تطور الرأسمالية الصناعية: كانت إنجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت العديد من الدول الأوروبية وأمريكا واليابان في فترات متفاوتة فإجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلق بمعطيات اقتصادية وديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية فيما يلي:

1-الاختراعات التقنية

2-الثورة الفكرية

3-الإصلاح الزراعي

4-النمو الديمغرافي

ج-المرحلة الثالثة: الرأسمالية المالية:

جاءت هذه المرحلة الثالثة هي امتدادا للمرحلة الأولى بالنسبة لبريطانيا العظمى نظرا لما وصلت إليه في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع فظهرت قوات اقتصادية بعد 1870 داخل أوروبا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي %32 من القدرة الصناعية العالمية في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك %23 وألمانيا %13 وفرنسا %10 ويمكن تلخيص هذه الفترة فيما يلي:

1-تطور المؤسسات البنكية والمالية

2-لعبت بعض القطاعات دورا مهما في توليد الطاقات الاقتصادية

3-استيلاء لدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة وكان هذا من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر.

مبادئ الرأسمالية:

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

1) **الملكية الخاصة،** التي تسمح للناس بامتلاك الأصول المختلفة كالأراضي والبيوت ووسائل الإنتاج.

2) **المصلحة الذاتية،** التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية-السياسية. ومع ذلك، ينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد الذين يفتقرون

للتنظيم إلى تحقيق صالح المجتمع كما لو كانت هناك يد خفية توجههم، حسب وصف «سميث
«في كتابه المنشور عام 1776 بعنوان ("Wealth of Nations" "ثروة الأمم)؛
3) المنافسة، من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها، تؤدي إلى تعظيم أثر
الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.
4) آلية السوق التي تحدد الأسعار على نحو لامركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع
والمشتري — فنقوم الأسعار، بدورها، بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق
أعلى عائد، والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا؛
5) حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار — حيث يمكن أن يشتري العميل
منتجات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، وأن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر
ربحية، وأن يترك العامل وظيفته للحصول على أجر أفضل؛
6) دور محدود للحكومة، لحماية حقوق المواطنين الأفراد والمحافظة على البيئة المنظمة التي
تيسر سلامة عمل الأسواق.